



التحول الديمقراطي والمعارضة العلنية

إعداد أسو للدراسات



مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيوستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة ٢٠٢١

جزء من كتاب البوليارشية/ الأنظمة متعددة الحكم
Polyarchy participation and opposition
إعداد آسو للدراسات

*روبرت. دال

التحول الديمقراطي والمعارضة العلنية

إذا افترضنا وجود نظام لا يستطيع فيه خصوم الحكم أن ينتظموا في أحزاب سياسية علنية وشرعية تواجه هذا الحكم في انتخابات حرّة ونزيهة، فما هي الشروط التي تساعد على أو تعيق التحول إلى أي نظام يمكن فيه ذلك لأولئك الخصوم؟ ذلك هو السؤال الذي يطرحه هذا الكتاب.

مفاهيم

أنّ من السمات الأساسية للديمقراطية هي استجابة الحكم المتواصلة لتفضيلات مواطنيه، الذين يُنظر إليهم على أنهم متساوون سياسياً. أما السمات الأخرى التي يمكن أن تكون مطلوبة لكي يكون نظاماً ما ديمقراطياً بالمعنى الدقيق، فلست عازماً على أن أنظر فيها هنا. ففي هذا الكتاب سأقصر مصطلح "الديمقراطية" على نظام سياسي تتمثل إحدى سماته المميّزة في كونه يستجيب بصورة كاملة أو بصورة تقريباً لجميع مواطنيه. ولا يهتمنا في هذه اللحظة إذا ما كان مثل هذا النظام موجوداً فعلاً، أو سبق له أن وُجد، أو يمكن أن يوجد في المستقبل. فمما لاشكّ فيه أنّ بمقدورنا أن نتصوّر نظاماً افتراضياً من هذا النوع؛ وقد عمّل هذا التصوّر كمثال أعلى، أو كجزء من مثال أعلى، بالنسبة لكثير من البشر. وهو كنظام افتراضي، أو كطرف في مقياس، أو حالة محددة، يمكنه (مثل خلاء أمثل) أن يعمل كأساس لتقدير درجات اقتراب شتى الأنظمة من هذا الحدّ النظري.

وما أطرحه أيضاً هو أنه لكي يستمر حكمٌ خلال مرحلة من الزمن في استجابته لتفضيلات مواطنيه، الذين يُنظر إليهم على أنهم متساوون سياسياً، فإنّ جميع هؤلاء المواطنين ينبغي أن تُتاح لهم فرص لا يعيقها شيء في أن:

(١) يصوغوا تفضيلاتهم

(٢) يعبروا لزملائهم المواطنين وللحكم عن هذه التفضيلات عبر الفعل الفردي والجمعي.

(٣) تحظى هذه التفضيلات بتقدير متكافئ في السلوك الذي يمارسه الحكم، فلا يميّز بينها بحسب محتوى التفضيل أو مصدره.

ويبدو لي أنّ هذه هي الشروط الثلاثة اللازمة لقيام ديمقراطية، مع أنّها قد لا تكون كافية. وما أطرحه، تالياً، هو أنّه كيما تتواجد هذه الفرص الثلاث بين عدد كبير من البشر، كعدد البشر الذين يؤلفون معظم الدول الأمم في الوقت الراهن، فإنّ على مؤسسات المجتمع أن توفر ثمانية ضمانات على الأقل. وهي الضمانات التي يشير إليها الجدول التالي:

الجدول ١-١ : بعض متطلبات قيام ديمقراطية بين عدد كبير من البشر

المؤسسات الضامنة المطلوبة	الفرصة
(١) حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها	(١) صياغة التفضيلات
(٢) حرية التعبير	
(٣) حق التصويت	
(٤) حق القادة السياسيين في التنافس على الدعم	
(٥) مصادر بديلة للمعلومات	

<p>(١) حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها</p> <p>(٢) حرية التعبير</p> <p>(٣) حق التصويت</p> <p>(٤) استحقاق تولّي المناصب العامة</p> <p>(٥) حق القادة السياسيين في التنافس على الدعم</p> <p>(٦) مصادر بديلة للمعلومات</p> <p>(٧) انتخابات حرة ونزيهة</p>	<p>(٢) التعبير عن التفضيلات</p>
<p>(١) حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها</p> <p>(٢) حرية التعبير</p> <p>(٣) حق التصويت</p> <p>(٤) استحقاق تولّي المناصب العامة</p> <p>(٥) حق القادة السياسيين في التنافس على الدعم</p> <p>(٥أ) حقّ القادة السياسيين في التنافس على الأصوات</p> <p>(٦) مصادر بديلة للمعلومات</p> <p>(٧) انتخابات حرة ونزيهة</p> <p>(٨) مؤسسات تجعل سياسات الحكم متوقّفة على الأصوات وسواها من أشكال التعبير عن التفضيلات.</p>	<p>(٣) تقدير التفضيلات على نحو متكافئ في السلوك الذي يمارسه الحكم</p>

وما أطرحه هو أنّ الصلة بين الضمانات والفرص الأساسية الثلاث هي تلك الصلة الواضحة التي لا تحتاج هنا أيّ مزيد من الإحكام.^١

ويبدو الآن، من تفحص الضمانات المؤسسية الثمانية، أنها يمكن أن توقّر لنا ذلك المقياس النظري الذي يمكن أن نصنّف على أساسه الأنظمة السياسية المختلفة. غير أنّه لدى النظر عن كثب تبدو هذه الضمانات الثمانية على أنها يمكن أن تُفسّر على نحوٍ خصب بحيث تشكّل بعددين مختلفين نظرياً إلى حدّ ما من أبعاد التحول الديمقراطي.

(١) تتنوّع الأنظمة، تاريخياً وفي الوقت الراهن، وتختلف ذلك الاختلاف الكبير من حيث المدى الذي تصله الشروط المؤسسية الثمانية في توقّرها الصريح، واستخدامها العام، وضمانيها الكامل لبعض أعضاء النظام السياسي على الأقلّ الذين يرغبون في أن ينازعوا سلوك الحكم. وبذلك، فإنّ مقياساً يعكس هذه الشروط الثمانية لا بدّ أن يمكننا من عقد المقارنة بين الأنظمة المختلفة تبعاً لمدى ما تسمح به من معارضة، أو تنازع علني، أو تنافس سياسي^٢. غير أنّ النظام قد يسمح بالمعارضة لقدر من السكّان بالغ الصغر أو بالغ الكبر، وهذا ما يجعلنا بحاجة على نحوٍ واضح إلى بُعْدِ ثانٍ.

^١ -سبق أن ناقشتُ بعض العلاقات التي تربط بين هذه الضمانات والفرص في كتابي:

A preface to Democratic Theory

(شيكاغو: منشورات جامعة شيكاغو، ١٩٥٦)، ص ٦٣-٨١، كما ناقشها كلٌّ من روبرت. أ. دال وتشارلز. إ. لِنْدْبِلوم في كتابهما:

Economics and Welfare, Politics (نيويورك، هاربر (١٩٥٣) الفصلان ١٠ و ١١.

^٢ -طوال هذا الكتاب سوف أستخدم مصطلحات التحول الليبرالي، والتنافس السياسي، والتنازع العلني، والمعارضة العلنية على نحوٍ متبادل لأشير إلى هذا البعد، أمّا الأنظمة التي تحتل موقعاً مرتفعاً نسبياً فيما يتعلق بهذا البعد فغالبا ما أشير إليها على أنها أنظمة تنافسية.

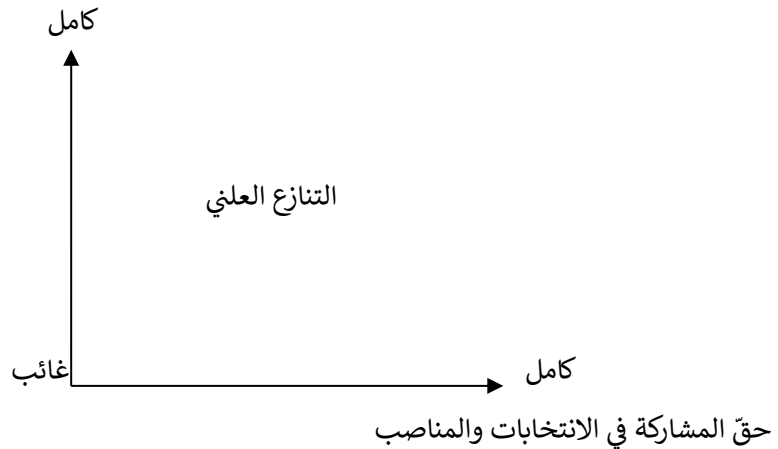
٢) تتنوع الأنظمة أيضاً، تاريخياً وفي الوقت الراهن على حدّ سواء، من حيث نسبة السكّان الذين يُتاح لهم أن يشاركوا على مستوى متكافئ إلى هذا الحدّ أو ذاك في ضبط سلوك الحكم ومنازعتة: أي أن يشاركوا، إذا جاز القول في نظام التنازع العلني. والمقياس الذي يعكس مدى اتساع حقّ المشاركة في التنازع إنما يمكننا من عقد المقارنة بين الأنظمة المختلفة تبعاً لما تتسم به من قدرة على الإدناء والاشتمال (بعكس الإقصاء والاستبعاد).

وعلى سبيل المثال، فإنّ حقّ التصويت في انتخابات حرّة ونزيهة هو حقّ يتناول هذين البعدين كليهما. فحين يمنح نظام ما هذا الحقّ لبعض مواطنيه، فإنه يتحرّك صوب قَدْرٍ من التنازع العلني أكبر. أما حين تكبر نسبة المواطنين الذين يتمتعون بهذا الحقّ، فإنّ النظام يكون إدنائياً واشتمالياً أكثر.

والتنازع العلني والإدناء يتنوعان على نحوٍ مستقل نوعاً ما. فمع نهاية القرن الثامن عشر كان لدى بريطانيا نظام للتنازع العلني رفيع التطور، غير أنّه لم يكن يشتمل تماماً إلا على فئة صغيرة من السكان قبل توسّع حقّ الاقتراع في العامين ١٨٧٦ و ١٨٨٤. وتملك سويسرا أحد أكثر أنظمة التنازع تطوراً في العالم كلّها. ولعلّ قلة قليلة وحسب هي التي تخالف القول إنّ النظام السويسري يتمتّع بديمقراطية رفيعة، والحال، أنّ واحداً من التغيرات اللافتة في هذا القرن قد تمثّل في الاختفاء الفعلي الذي اعترى الإنكار الصريح لشرعية المشاركة الشعبية في الحكم. وحدها حفنة من البلدان هي التي أخفقت في أن تمنح مواطنيها ذلك الحقّ الطقسي على الأقلّ في التصويت والاقتراع وذلك الإجراء الرسمي على الأقلّ لضرب من ضروب الانتخاب؛ فحتى الديكتاتورين الأشدّ قمعاً عادةً ما يتظاهرون اليوم باحترام حقّ الشعب في المشاركة في الحكم، وإن كانوا لا يحترمون حقّهم في المنازعة.

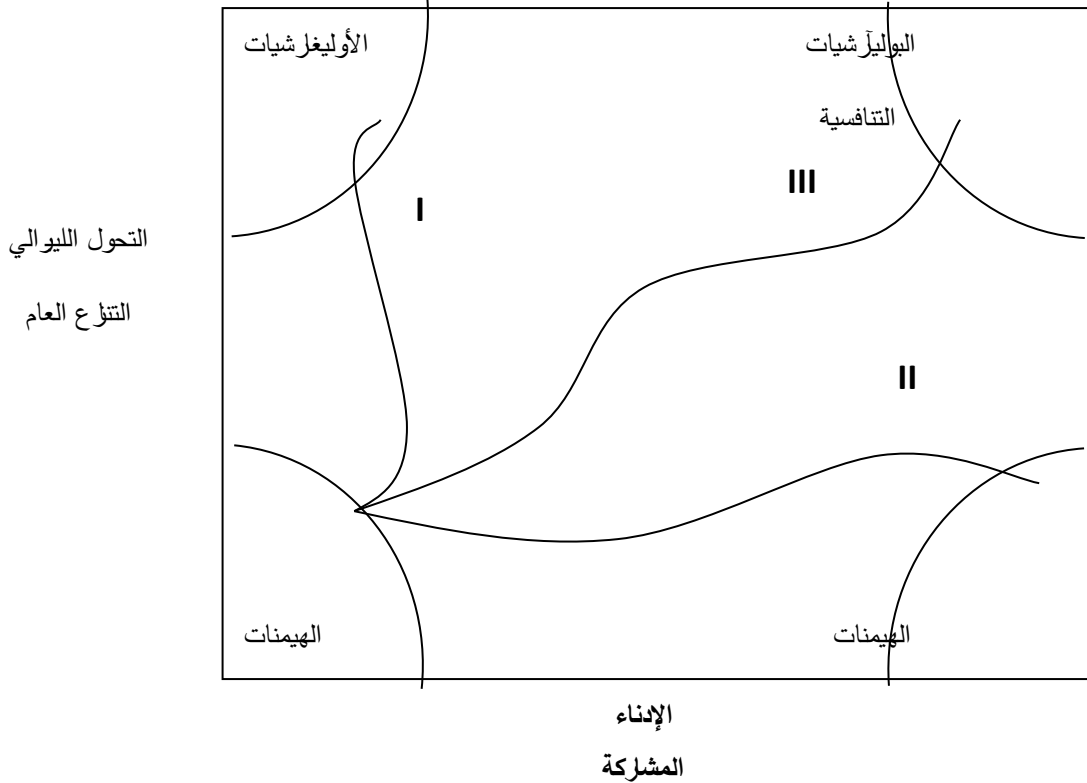
ولا حاجة للقول، إنّّه في غياب حقّ المعارضة فإنّ حقّ "المشاركة" يُجرّد من قَدْرٍ كبير من الأهمية التي يحوزها في بلد يتواجد فيه حقّ التنازع. فالبلد الذي يتّصف بحقّ الاقتراع الشامل وبحكم قمعي تماماً لا بدّ أن تكون فرص المعارضة فيه أقلّ منها في بلد يتّصف بحقّ اقتراع ضيقّ وحكم بالغ التسامح. والتالي، أنّه حين تُصنّف البلدان تبعاً لإدنائها أو اشتمالها وحده، دون أخذ الظروف المحيطة في الحسبان، تكون النتائج شاذة وخارجة على القياس. ومع ذلك، فإننا ونحن نبقى في الأذهان حقيقة أنّ المدى الذي يطاله "حقّ الاقتراع"، أو بصورة أعمّ حقّ المشاركة، لا يشير إلا إلى سمة واحدة من سمات الأنظمة، سمة لا يمكن تفسيرها إلا في سياق سمات أخرى، من المفيد أن نميّز بين الأنظمة تبعاً لإدنائها أو اشتمالها.

لنفترض، إذًا، أننا ننظر إلى التحول الديمقراطي على أنّه مؤلّف من بعدين على الأقلّ: التنازع العلني وحقّ المشاركة (الشكل ١-١). لا شكّ أن معظم القراء يعتقدون أنّ التحول الديمقراطي يشتمل على أكثر من هذين البعدين؛ وسوف أناقش للتوّ بعداً ثالثاً. غير أنني أريد أن أقصر المناقشة هنا على هذين البعدين. ذلك أنّنا سبق أن أشرنا إلى أن تطور نظام للتنازع العلني لا يكفي بالضرورة تحولاً ديمقراطياً كاملاً.



الشكل ١-١: بعدان نظريان من أبعاد التحول الديمقراطي

ولكي نوضح العلاقة بين التنازع العلني والتحول الديمقراطي مزيداً من الإيضاح، دعونا الآن ننشر هذين البعدين كما في الشكل ١-٢. ولأنّ نظاماً ما قد يتوضّع، نظرياً، في أيّ مكان من الفضاء الذي يحده هذان البعدان، فإنّه يتضح مباشرةً أن المصطلحات التي نستخدمها لتوصيف الأنظمة هي مصطلحات قائمة دوماً على الصنف وليس على الرتبة. وهذا الفضاء الذي يحده هذان البعدان يمكن تقطيعه بالطبع إلى أيّ عدد من الخلايا، التي يمكن أن نطلق اسماً على كلّ منها.



الشكل ٢-١: التحول الليبرالي، الإدناء، والتحول الديمقراطي.

دعوني أَدعو نظاماً يقع قرب الزاوية السفلية اليسرى من الشكل ١-٢ هيمنةً مغلقة. فإذا ما انزاح نظام هيمني باتجاه الأعلى، على المسار I، فإنّه يتحرك عندئذ صوب مزيد من التنازع العلني. ويمكن للمرء القول، دون أن يفرط في المظّ والتوسيع اللغويين، إنّ تغييراً في هذا الاتجاه ينطوي على تحول ليبرالي في هذا النظام؛ كما يمكن للمرء القول أيضاً إنّ النظام يغدو تنافسياً أكثر. وإذا ما تغيّر نظامٌ بحيث بات يوقّر مزيداً من المشاركة، عبر المسار II، فإنّ من الممكن القول إنه يتغيّر صوب مزيد من الشعبية، أو إنه يغدو إدنائياً. وقد يتغيّر نظام فيما يتعلق ببعده واحدٍ دون البعد الآخر. فإذا ما دعونا نظاماً يقع بالقرب من الزاوية اليسرى العلوية أوليغارشيةً (حكم أقلية أو طغمة) تنافسية، فإنّ السبيل I يمثّل انتقالاً من هيمنة مغلقة إلى أوليغارشية تنافسية. غير أنّ هيمنة مغلقة قد تغدو أيضاً متّسمةً بمزيد من الإدناء دون تحول ليبرالي، أي دون زيادة في فرص التنازع العلني، عبر المسار II. في هذه الحالة يتغيّر النظام من هيمنة مغلقة إلى هيمنة إدنائية.

ويمكن تصوّر الديمقراطية على أنها تقع في الزاوية اليمنى العلوية. غير أنّه لما كانت الديمقراطية يمكن أن تنطوي على أبعاد تتجاوز البعدين الواردين في الشكل ١-٢، ولما كان (في رأيي) ما من نظام كبير في هذا العالم قد تحوّل ديمقراطياً تماماً، فإنني أفضل أن أدعو أنظمة هذا العالم الفعلية الأقرب إلى الزاوية اليمنى العلوية أنظمة بوليأرشيّة (حكم تعددي). وأيّ تغيّر في نظام ينقله إلى الأعلى والأيمن، على المسار II مثلاً، يمكن القول إنّّه يمثّل درجةً ما من درجات التحول الديمقراطي. ويمكن النظر، إذاً، إلى البوليأرشيات على أنها أنظمة متحوّلة

^٣ - يجد القارئ في الملحق A، الجدول A-١ مجموعة مؤلفة من ١١٤ بلداً مرتّبة تبعاً لهذين البعدين.

ديمقراطياً (إنما بصورة غير كاملة)، أو بعبارة أخرى، هي أنظمة تتسم جوهرياً بالشعبية والليبرالية، أي على أنها إدنائية إلى حدٍّ بعيد ومنفتحة كثيراً إزاء التنازع العلني.

وسوف تلاحظون أنني على الرغم من إطلاقي أسماءً على أنظمةٍ تقع بالقرب من الزوايا الأربع، إلا أنّ المساحة الكبيرة في وسط الشكل لم تُسمّى، ولم تُقسّم إلى أقسام فرعية. وغياب الأسماء يعكس جزئياً ذلك الميل التاريخي إلى تصنيف الأنظمة تبعاً لأنماط متطرفة أو قصوى؛ كما يعكس أيضاً رغبي الشخصية في أن أتجنّب المصطلحات الفائضة عن الحاجة. وغياب التسميات لا يعني غياب الأنظمة؛ والحقيقة أنه ربما كان العدد الأوفر من الأنظمة الوطنية في عالم اليوم يقع في هذه المنطقة المتوسطة. وبذلك، يكون كثير من التغيرات الدالة التي تعترى الأنظمة مشتملاً على انزياحات ضمن، أو إلى، أو من هذه المنطقة المتوسطة المهمة، حيث تعدو هذه الأنظمة أكثر (أو أقل) إدناءً وتزيد (أو تُنقص) فرص التنازع العلني. وبغية الإشارة إلى الأنظمة الواقعة في هذه المنطقة المتوسطة، سوف ألجأ في بعض الأحيان إلى مصطلحي "شبه" و"تقريباً": فنظامٌ هيمني تقريباً هو نظامٌ يتّصف بإتاحة مزيد من فرص التنازع العلني قياساً بالنظام الهيميني، وشبه البوليارشية يمكن أن تكون إدنائية تماماً غير أنها قد تفرض مزيداً من القيود الصارمة على التنازع العلني قياساً بالبوليارشية الكاملة، أو إنها قد توفر فرصاً للتنازع العلني تضاهي الفرص التي توفرها البوليارشية الكاملة غير أنها قد تكون أقلّ إدناءً منها.

طرح المسألة بطريقةٍ أخرى

يمكن الآن أن نطرح المسألة التي افتتحنا بها هذا الفصل على النحو:

- 1- ما هي الشروط التي تزيد أو تُنقص فرص تحول نظام هيمني أو هيمني تقريباً إلى الديمقراطية؟
- 2- بمزيد من الدقة، ما العوامل التي تزيد أو تنقص فرص التنازع العلني في نظام إدنائي إلى حدٍّ بعيد، أي في بوليارشية؟

تعديلات

ومن المنطقي أن ننظر إلى التحول الديمقراطي على أنه مؤلف من عدد من التحولات التاريخية الواسعة. أحدها هو التحول الذي اعترى الهيمنات والأوليغارشيات التنافسية إلى شبه بوليارشيات. وهذا التحول في جوهره، هو سيرورة جرت في العالم الغربي خلال القرن التاسع عشر. وثانيها هو التحول الذي اعترى شبه البوليارشيات إلى بوليارشيات كاملة. وهذا ما جرى في أوروبا في العقود الثلاثة الأخيرة أو ما يقاربها من القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولى. وثالثها هو التحول الذي اعترى البوليارشيات باتجاه مزيد من الديمقراطية. وربما أمكن العودة بهذه السيرورة التاريخية إلى التطور السريع الذي اعترى دولة الرفاهية الديمقراطية بعد هجمة الكساد الكبير؛ والذي قطعته الحرب العالمية الثانية، ويبدو أنّ هذه السيرورة قد جدّدت ذاتها في أواخر ستينيات القرن العشرين على هيئة مطالبات متزايدة ومتسارعة، خاصةً بين الشباب، بالتحويل الديمقراطي لتشكيلةٍ واسعة من المؤسسات الاجتماعية.

دعوني أشدّد إذاً ومباشرة على أن التحليل هنا يُعنى بأنظمة وطنية، أي بأنظمة مأخوذة على مستوى البلد، أو إذا شئت، الدولة المستقلة قانونياً، أو الوطن، أو الدولة الأمة، لكي أستخدم مصطلحات أقلّ ملاءمةً. ولا شك أنّ بعض التحليل يمكن أن ينطبق على مستويات أدنى من التنظيم السياسي والاجتماعي، مثل البلديات، والمقاطعات، والنقابات، والشركات، والكنائس، وما شابه؛ ولعلّ بعضاً من هذا التحليل أن يكون ذا صلة بكيانات تبرز على مستويات أوسع وأشمل، مثل المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها. غير أنّ النقاش مرتبط أساساً وبصورةٍ حصريةٍ بأنظمة الحكم الوطنية.

وأكرّر مرّةً أخرى، إنّ في هذا لإغفالاً مؤسفّ في كتابٍ يُعنى بالتحول الديمقراطي. وهو إغفال مهم، حتى من منظور التنازع العلني. ذلك أنّ الملاحظة البسيطة تشير إلى أنّ البلدان تختلف من حيث مدى توفيرها فرص التنازع والمشاركة ليس في سيرورات الحكم الوطني وحسب بل أيضاً في عديد من المنظمات الحكومية والاجتماعية الأدنى. ويبدو أنّ المدى الذي تبلغه الفروق الكبيرة في السمات أو الخصائص العامة التي تميّز الوحدات تحت الوطنية يكون مرتبطاً بفروق في طبيعة نظام الحكم الوطني (ما إذا كان بوليارشيه أم لا، مثلاً)، وسوف أحاول أن أخذ هذا الأمر في الحسبان لدى قيامي بالتحليل.

يبدو من المنطقي، إذًا، أن نؤكد على أن التحليل ينبغي أن يمضي إلى أبعد من ذلك بكثير. فالتوصيف الكامل لفرص المشاركة والتنازع المتاحة في بلدٍ من البلدان لا بدّ أن يقتضي من المرء قول شيء ما عن الفرص المتاحة في الوحدات تحت الوطنية. فالمحاولة الاستثنائية التي قامت في يوغوسلافيا السابقة لمنح قدرٍ كبير من الحكم الذاتي في الوحدات تحت الوطنية تعني أنّ فرص المشاركة والتنازع هي أكبر في هذا البلد، على الرغم من وجود نظام الحزب الواحد، قياساً بالأرجنتين أو البرازيل، على سبيل المثال. ولذلك، فإنّ النظرة الشاملة إلى الأمر تقتضي من المرء أن يولي اهتماماً جميع الإمكانيات المشار إليها في الشكل ١-٣. والحال، أنّ عدداً من نقاد التحول الديمقراطي غير الكامل في البوليفارشيات قد رأوا مؤخراً أنّه في حين يمكن للبوليفارشيات أن تكون تنافسية على المستوى الوطني، فإنّ عدداً كبيراً جداً من الوحدات تحت الوطنية، خاصةً الجمعيات أو الروابط الخاصة، يمكن أن يكون هيمنياً أو أوليغارشياً.^٤

مرتفع	النظام الوطني	منخفض
I	III	
II	IV	

(I) أنظمة "ليبرالية" أو تنافسية" تماماً

(II) تنافسية على المستوى الوطني، هيمنية في المنظمات تحت الوطنية

(III) تنافسية في المنظمات تحت الوطنية، هيمنية على المستوى الوطني.

(IV) كيانات سياسية هيمنية تماماً

الشكل ١-٣ ترتيب افتراضي للبلدان بحسب فرص التنازع المتاحة

ويحظى بمثل أهمية المضيّ أبعد من وصف نظام الحكم الوطني إلى الوحدات تحت الوطنية، أن نحاول تفحص عدد كبير جداً من البلدان، مع كلّ ما يقتضيه ذلك من تحليل معقد ومواجهة مشكلات كبيرة جداً تتعلق بالمعطيات وتجعل المشروع أبعد ما يكون عن الكفاية والإقناع. ومن المؤكد، مبدئياً، أنّ المنظمات تحت الوطنية يمكن أن تتوضع بحسب البعدين الواضحين في الشكلين ١-١ و ١-٢. لكن المشكلة لا تقتصر على توضع البلدان في ذلك الفضاء الافتراضي الذي يقترحه الشكل ١-٣. وأحد أسباب ذلك هو أنّ هذا الفضاء لا علاقة له إلا ببعد واحد من البعدين الأساسيين: ألا وهو التنازع. ومن الواضح أنّه لا بدّ من إجراء مماثل فيما يتعلّق بالبعد الآخر: أي المشاركة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الوحدات تحت الوطنية غالباً ما تتنوع، حتى ضمن البلد الواحد، من حيث فرص التنازع والمشاركة التي تتيحها. وعلى سبيل المثال، فإن هذه الفرص في كثير من البلدان الحديثة هي أكبر في المجالس البلدية منها في النقابات، وأكبر في النقابات منها في شركات الأعمال. والتالي، أنه يكون على المرء أن يقسم الوحدات تحت الوطنية إلى عدد من الأصناف: شركات الأعمال، النقابات، المجالس البلدية، الكنائس، المؤسسات التعليمية، الخ.^٥

^٤ - انظر بشكل خاص كتاب غرانت ماكونيل: *Private Power and American Democracy* (نيويورك: ١٩٦٦)؛ وكتاب هنري كاريل: *The Decline of American pluralism* (ستانفورد: منشورات جامعة ستانفورد، ١٩٦١)؛ وإلى حدٍ ما أيضاً كتاب روبرت بول وولف: *The Poverty of Liberalism* (بوسطن: منشورات بياكون، ١٩٦٨).

^٥ - لقد سبق للدراسة الكلاسيكية التي قدّمها كلٌّ من سيمور مارتن ليببيست، ومارتن أ. ترو وجيمس س. كوليمان، بعنوان *Union Democracy* (غلينكو، المنشورات الحرة، ١٩٥٦) أن ركزت على الحالة الخاصة التي تتسم بها النقابات التي يكون فيها التنازع والمشاركة مرتفعين. ويمثّل وصف هذه الحالة الخاصة وتفسيرها في سياق بلد واحد مهمة جسيمة إلى أبعد حدّ.

افتراضات

حين تنتقل الأنظمة الهيمنية والأوليغارشية التنافسية باتجاه البوليأرشية تزيد فرص المشاركة الفاعلة والتنازع الفاعل ومن هنا عدد الأفراد، والجماعات، والمصالح التي ينبغي أخذ تفضيلاتها في الحسبان لدى وضع السياسات.

ومن وجهة نظر أهل السلطة الذين يحكمون، فإنّ مثل هذا التحول يحمل معه احتمالات الصراع الذي قد يترتب عليه إزاحة غاياتهم (وإزاحتهم هم أنفسهم) على أيدي ناطقين باسم أفراد، أو جماعات، أو مصالح مندمجة جديدة.

ومشكلة خصوم أهل الحكم هي انعكاس لمشكلة هؤلاء الأخيرين. فأَيّ تحول يمنح خصوم الحكم فرصاً أكبر لترجمة أهدافهم إلى سياسات تفرضها الدولة إنما يحمل معه احتمال الصراع مع الناطقين باسم الأفراد، أو الجماعات، أو المصالح التي تزيحهم في الحكم.

ولذلك، فإنه كلما زاد الصراع بين الحكم والمعارضة، زاد احتمال أن يسعى كل طرف لأن ينكر على الطرف الآخر فرص المشاركة الفاعلة في صنع السياسة. وبعبارة أخرى، كلما زاد الصراع بين حكم وخصومه، ارتفعت كلفة تسامح واحدهما مع الآخر. ولأنّ على المعارضة أن تسيطر على الدولة لكي تقمع أهل الحكم (عندما تتغير أدوار المعارضة والحكم)، فإنّ بمقدورنا أن نصوغ الأطروحة العامة على أنها نوع من المسألة المتعلقة بتسامح الحكومات مع خصومها، وذلك على النحو التالي:

المسألة ١: يزيد احتمال تسامح حكم مع المعارضة مع تناقص الكلفة

المتوقعة التي يمكن أن تترتب على مثل هذا التسامح.

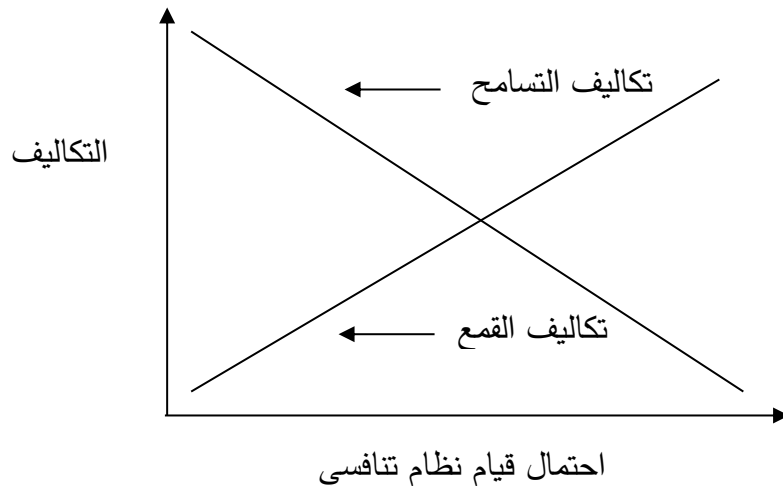
غير أنه على الحكم أن ينظر أيضاً في الكلفة التي يمكن أن تترتب على قمع المعارضة؛ ذلك أنه حتى لو كان التسامح مكلفاً، فإنّ القمع يمكن أن يكون أعلى كلفةً بكثيرٍ ومتمسماً بالغباء تالياً. ولذلك:

المسألة ٢: يزيد احتمال تسامح حكومة مع المعارضة بزيادة الكلفة المتوقعة التي يمكن أن تترتب على القمع.

وهكذا يمكن القول إنّ فرصة ظهور نظام سياسي تنافسي أو استمراره قد تتوقف على هاتين المجموعتين من التكاليف:

المسألة ٣: كلما فاقت كلفة القمع كلفة التسامح، زادت فرصة قيام نظام تنافسي.

ويمكن أن نوضح المسألة ٣ على نحو تخطيطي كما في الشكل ١-٤.



الشكل (١-٤)

كلما انخفضت تكاليف التسامح، زاد أمن الحكم. وكلما زادت تكاليف القمع، زاد أمن المعارضة. ومن هنا أنّ الشروط التي توقّر درجة مرتفعة من الأمن المتبادل للحكم والمعارضة تنزع لأن تولّد، وتحفظ، للمعارضة فرصاً أوسع في منازعة سلوك الحكم.

ولذلك يمكن أن نعيد صياغة السؤال الذي طرحناه منذ لحظة مضت، على النحو التالي:

ما هي الظروف التي تزيد بقدر كبير أمن الحكم والمعارضة المتبادل

وتزيد تالياً فرص التنافس العلني والبوليأرشية؟

غير أنّ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي الإجابة عن سؤال أسبق وهو: هل للبوليأرشية أية أهمية؟

٢) هل للبوليأرشية (متعددة الحكم) أية أهمية؟

قد يميل بعض القراء إلى الظنّ أن بعض الفروق في أنظمة الحكم الوطنية ليست مهمة كثيراً. وعلى سبيل المثال، قد يشاطر المرء آراء أولئك الذين يرون، مثل غاتيانو موسكا، أنّ ما من نظام إلا وتسيطر عليه، في النهاية، أقلية حاكمة. غير أنّ نزعة الشكّ لدى غاتيانو موسكا يمكن أن يُقال عنها الكثير بوصفها ذلك التحدي اللادع للاعتقاد بأنّ تغيير النظام لا بدّ أن تتلوه بالضرورة عواقب وخيمة تنزل بشعب البلد الذي يجري فيه ذلك. وعلاوةً على ذلك، فإنّ ما يبدو على السطح كأنه تغييرات تعترى النظام قد لا يكون في بعض الأحيان تغييرات في هذا النظام على الإطلاق، بل مجرد تغييرات في الأشخاص، والبلاغة، ووصفاتٍ دستورية فارغة.

بيد أنّ قلّة وحسب هي التي يمكنها أن تتمسك على نحوٍ متّسق بالرأي الذي مفاده أنّ الفروق بين الأنظمة - كالفروق بين البوليأرشية والهيمنة الإدنائية أو الاشتمالية- يمكن إهمالها أو تجاهلها في الأساس. وحقيقة الأمر، أنّ الانطباع الذي لديّ هو أنّ هذا الرأي غالباً ما يعتنقه مثقفون هم، في جوهرهم، ديمقراطيون ليبراليون أو راديكاليون خيبتهم تلك الإخفاقات الواضحة التي منيت بها البوليأرشيات أو شبه البوليأرشيات؛ وأنّ المثقفين الذين عاشوا عملياً في ظلّ أنظمة هيمنية وقمعية شديدة نادراً ما يرون أنّ الفروق بين الأنظمة هي فروق تافهة لا قيمة لها، بعكس المثقفين الأوائل. ولعلّ أوضح الأمثلة على ذلك هم المثقفون الإيطاليون مثل موسكا وكروتشه الذين أمضوا حياتهم في الهجوم على النظام البرلماني المختلّ على نحوٍ صريح ومؤسف والذي تواجد في إيطاليا قبل الفاشية. مع أنّ الكيان السياسي الإيطالي خلال السبعين عاماً بين الوحدة والفاشية كان قد اجتاز السبيل الكلاسيكي من الأوليغارشية التنافسية إلى البوليأرشية الإدنائية، وكانت عيوب *Transformismo* الشؤون السياسية *incivismo* الإيطاليين في الحياة العامة من الوضوح بحيث مكّنت النظام البرلماني من اكتساب قدرٍ كبيرٍ من الدعم. غير أنّ هذا النظام المختلّ ذاته كان مختلفاً عن الفاشية في أساسيات مهمة كما رأى موسكا، وكان علاوةً على ذلك أفضل من الفاشية، مهما تكن عيوبه واختلالاته. وقد اعترف موسكا في خطابه الأخير أمام مجلس الشيوخ الإيطالي في العام ١٩٢٥ بأنه يتكلم

بشيء من الانفعال لأننا لعبنا دوراً، ولنكن صريحين، في تلك الطقوس الجنائزية لشكلٍ من الحكم. وما كان عليّ أن أحسب أنّ من الممكن أن أكون ذلك الذي يتلو الخطبة الجنائزية على النظام البرلماني. . . فأنا، الذي اتخذت على الدوام موقفاً قاسياً من هذا النظام، مضطر اليوم لأن أرتي فراقه. . . يمكن للمرء أن يقول بكلّ صدق: النظام البرلماني أفضل.

غير أنه لم يُتّح له أن يشرب جرعة أفضل في لفتةٍ كبرى من لفتات الندم، لأنه عاش حتى العام ١٩٤١ وبذلك شهد كلّ شيء ما عدا التفكك الأخير لذلك النظام الجديد البائس. أما بالنسبة لكروتشه، الذي رحّب بالفاشية في البداية، فقد كان عليه أن يقرّ في النهاية بأنه طوال عمره كان يصبّ جام غضبه على النظام البرلماني،

ولم يبذُ قطّ ولو من بعيد أنّ إيطاليا يمكن أن تدع نفسها تُجرّد من الحرية التي دفعت من أجلها ثمناً باهظاً والتي كان جيله يعتبرها ذلك المكسب الدائم.

وفي العام ١٩٤٥، لم يكن لدى غاتيانو سالفيميني، المثقف الذي يحمل قناعات راديكالية والذي انتقد إيطاليا جيوليتي ذلك الانتقاد العنيف، لم يكن لديه أي شك أن النظام البرلماني على الرغم من كل عيوبه أفضل بكثير بالقوة وبالفعل مما جاء بعده. وقد قال: "بالنسبة لنتائج الدكتاتورية الفاشية بالمقارنة مع نتائج الديمقراطية الإيطالية التي كانت قيد التكوين، ها هي أمام أعيننا. دعونا نأمل أن الإيطاليين لن يكونوا الوحيدين الذين سيتعلمون من تلك التجربة المرعبة".

ومع أن شهادة عيان من هذا النوع لا تقوم بمثابة البرهان أو الإثبات، إلا أنها تحذر من تقبل الفكرة البسيطة التي ترى أن تغيرات النظام السياسي لا تهتم كثيراً. ولكي نحلل بطريقة مسؤولة مقدار "أهمية" هذه التغييرات في النظام السياسي، والشروط التي تكون هذه التغييرات في ظلها "ذات أهمية". وعلاوة على ذلك، فإنه إذا ما كانت النظرية والمعطيات بعيدة عن الكفاية فيما يتعلق بتحديد الشروط الأنسب لتطور الأنظمة المختلفة، تبقى هذه النظرية وتلك المعطيات في حالة يرى لها فيما يتعلق باختلاف العواقب (أو "المخرجات"، بلغة العلوم السياسية الحديثة) التي تترتب على الأنظمة المختلفة. ومع هذا، فإن هنالك أسباباً وجيهة للتفكير بأن تحول نظام ما من نظام هيمني إلى نظام أشد تنافساً أو تحولاً أوليغارشية تنافسية إلى بوليأرشية تترتب عليه نتائج مهمة.

(١) بدايةً، هنالك تلك الحريات الليبرالية الكلاسيكية التي تشكل جزءاً من تعريف التنافس العلني والمشاركة: فرص معارضة الحكم، وتشكيل منظمات سياسية، وفرص التعبير عن النفس في المسائل السياسية دون خشية من الانتقام الحكومي، وقراءة وسماع وجهات نظر بديلة، والاقتراع السري في الانتخابات التي يتنافس فيها مرشحو أحزاب مختلفة على أصوات المقترعين ويعمد بعدها المرشحو الخاسرون إلى تسليم مواقعهم للرابحين بصورة سلمية، الخ. وفي البوليأرشيات الراسخة، مضى زمن طويل على فقدان هذه الحريات تلك الجاذبية التي تتمتع بها قضية جديدة، فما بالك بجاذبيتها الثورية. فقد غدت مألوفة، وتحققت على نحو ناقص، وعلى نحو من الواضح أنه لا يكفي لضمان قيام المجتمع الصالح، وتم تفهيمها على مدى أجيال كثيرة بالبلاغة الزائدة، ولذلك بات يُعتَبَر من المسلّمات السهلة أنها ذلك الإرث الذي لا يتمتع إلا بأهمية متواضعة تماماً. ولا شك أن أهميتها تبدو أكبر بالنسبة لأولئك الذين فقدوها أو لم يتمتعوا بها في أي يوم من الأيام. وحريات من هذا النوع هي التي كان نقاد النظام البرلماني الإيطالي السابق على الفاشية، مثل موسكا وكروتشه وسالفيميني، يعتبرون من المسلّمات أنها أخفقت في التنبؤ بالكيفية التي ستغدو عليها إيطاليا القمعية في ظل النظام الجديد. ومن أجل توسيع حريات من هذا النوع كان أن تحركت القوى الليبرالية في تشيكوسلوفاكيا قبل أن يوقف السوفييت ثورتهم ويعكسون مسارها. وكان نيل حريات مثل هذه في إسبانيا هو الهدف الذي تقاسمته معارضات كثيرة لدكتاتورية فرانكو.

(٢) تحدث المشاركة الواسعة متضافراً مع التنافس السياسي تغييراً في تركيب القيادة السياسية، خاصة أولئك الذين وصلوا إلى مواقعهم عن طريق الانتخابات - وهم بصورة أساسية أعضاء البرلمان إذًا. ومع منح جماعات جديدة حق التصويت، فإن مرشحين أقرب في سماتهم الاجتماعية إلى الشرائح الجديدة ينالون حصة أكبر من المناصب التي أوصلتهم إليها الانتخابات. وهكذا، فإنه عندما اتسع حق التصويت الضيق في أوليغارشية تنافسية ووصل إلى الطبقات الوسطى، ازداد عدد قادة الأحزاب وأعضاء البرلمان من الطبقات الوسطى. وقد حدث ما يشبه ذلك حين تحررت الطبقات العاملة، خاصة في بلدان نالت فيها الأحزاب العمالية والاشتراكية حصة كبيرة من أصوات الطبقة العاملة^٦. وحين وُفرت إعادة البناء حق الاقتراع للزواج الجنوبيين بعد الحرب

^٦ - هناك عدد هائل من الأدلة على هذه التغييرات، غير أنه ليس هنالك على حد علمي أي تحليل مقارنة. وهناك دراسات منهجية، واسعة المدى من بينها دراسة ماتي دوغان "الصعود السياسي في مجتمع طبقي: النواب الفرنسيون ١٨٧٠-١٩٥٨"، وهي دراسة منشورة في كتاب حرره دواين مارفيك بعنوان *صنّاع القرارات السياسية: التجنيد والأداء* (غلينكو: المنشورات الحرة، ١٩٦١)، ص ٥٧-٩٠؛ ودبل يو. ل. غوتسمان، *النخبة السياسية البريطانية* (لندن، ماكغيبين وكلي، ١٩٦٣). كما أن الأدلة وافرة فيما يتعلق بالتغيرات التي حصلت في إنجلترا بعد ١٨٣٢، لكنها غير منهجية. على أية حال، قارن المعطيات التي يقدمها البريس لوييس نامبير حول أعضاء البرلمان من البلدات أو المدن التي تتمتع بالحكم الذاتي في العام ١٧٦١، وذلك في كتابه *البنية السياسية عند ارتقاء جورج الثالث إلى العرش*، المجلد III، الطبعة الثانية (لندن:

الأهلية الأميركية، راح الجنوبيون السود لأول مرة يحتلون المناصب؛ وحين انتهت إعادة البناء، اختفى السود من الحياة العامة. وحين بدؤوا يستعيدون حق الاقتراع بعد تمرير مرسوم الحقوق المدنية عام ١٩٦٤، راحوا مرة أخرى يصلون إلى المناصب العامة.^٧

ولا يعني هذا قطّ أنّ القيادة السياسية والبرلمانات تغدو عيّنة تمثيلية للشرائح الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، أو غيرها من التجمعات في المجتمع. ليس الأمر كذلك مطلقاً. وفي الهيئات التشريعية المعاصرة، نجد أنّ الطبقات الوسطى والحرف المهنية مفرطة التمثيل عددياً؛ وأنّ الياقات الزرق قليلة التمثيل عددياً (حتى بين ممثلي الأحزاب العمالية والاشتراكية والشيوعية) شأنها في ذلك شأن كثير من الأصناف الأخرى، كالمزارعين وربّات المنازل، مثلاً.^٨ وحتى لو لم تكن "الطبقة السياسية" تلك العيّنة الدالة على الأصناف

ماكميلان، ١٩٦١)، ص ٨٤ وما يليها، مع كتاب إيفور جينينغر *البرلمان* (كيمبرج: منشورات جامعة كيمبرج، ١٩٣٩)، الجدول ١١، ص ٣٨ ومع كتاب غوتسمان *النخبة السياسية البريطانية*. وفيما يتعلّق بالتغيرات الحاصلة في التركيب الطبقي المهني والاجتماعي في البرلمان الإيطالي من ١٩٠٩ إلى ١٩٦٣ (أدخل حق الاقتراع الشامل في العام ١٩١٣) والتمثيل النسبي في العام ١٩١٩)، انظر كتاب *البرلمان الإيطالي ١٩٤٦-١٩٦٣* لعدد من المؤلفين (نابولي، ١٩٦٣)، ص ١٦٠-١٦٢، ١٦٨-١٦٩، ١٩٧-٢٠٠.

وحول الاختلافات في الأرجنتين بين المستويات الاجتماعية الاقتصادية للبرلمانيين من الأحزاب المحافظة التي سيطرت على البرلمان قبل حق الاقتراع الشامل في العام ١٩١١، ومن الأحزاب الراديكالية والاشتراكية التي نالت أغلبية المقاعد بعد انتخابات العام ١٩١٦، انظر مقالة داريو كانتون "حق الاقتراع العام كعامل من عوامل الحراك والتعبئة" (ورقة بحثية مُقدّمة إلى المؤتمر العالمي الخامس لعلم الاجتماع، إيفيان، فرنسا، أيلول ١٩٦٦)، ص ٢٤.

^٧ - يناقش كتاب سي. فان وودورد، *ثقل التاريخ الجنوبي* (نيويورك: فنتاج بوكس، ١٩٦٠) ص ٩٨-١٠٣، حق اقتراع الزنوج وما ترتّب عليه من نتائج. أما بالنسبة للفترة الأخيرة، فإن المعطيات التي يقدمها "مشروع تنقيف المقترعين"، و"المجلس المناطقي الجنوبي" تبين أنه في صيف العام ١٩٦٨ قد زادت النسب المؤيية للزنوج المسجلين من أجل الاقتراع زيادة هائلة. وقد كانت هذه النسب المؤيية، قياساً إلى النسب المؤيية الموافقة للبيض المسجلين والتي ترد بين قوسين، على النحو التالي: ألاباما، ٥٦.٥٦ (٨٢.٥)؛ أركانساس ٦٧.٥ (٧٥.٢)؛ كارولينا الجنوبية، ٥٠.٨ (٦٥.٦)؛ تينيسي، ٧٢.٦ (٨١.٣)؛ تكساس، ٨٣.١ (٧٢.٣)؛ فيرجينيا، ٥٨.٥ (٦٧.٠). وكانت المحصلة بالنسبة لهذه الولايات مجتمعة على النحو ٦٢.٠ (٧٨.١). المجلس المناطقي الجنوبي، ومشروع تنقيف المقترعين، "تسجيل المقترعين في الجنوب، صيف العام ١٩٦٨" (أطلانطا، المجلس المناطقي، ١٩٦٨). وفي صيف العام ١٩٦٩، انتخب حوالي ٤٧٣ مسؤولاً أسود في الولايات الجنوبية، بينهم ١٧ عمدة و ٢٠٠ عضو مجلس مدينة. "المسؤولون السود المنتخبون في الولايات الجنوبية"، مذكرة إلى أعضاء مختارين في جمعية العلوم السياسية الأميركية، ١٢ آب ١٩٦٩، من إيموري ف. فيا مدير برنامج العمال في المجلس المناطقي الجنوبي.

^٨ - بالنسبة لبريطانيا. انظر دبل يو. ل. غوتسمان، "تغيرات في قيادة حزب العمال البريطاني"، في كتاب *صناع القرارات السياسية*، ص ٩١-١٣٧. وفيما يتعلّق بالمعطيات الخاصة بالمرشحين إلى مجلس العموم وأعضائه في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، انظر ج. بلونديل، *المقترعون والأحزاب والقيادة* (بالتميمور: بنغوين، ١٩٦٣) ص ١٣٥-١٤٥، وبيتر غ. بولرز، *التمثيل السياسي والانتخابات والأحزاب والتصويت في بريطانيا العظمى* (نيويورك، برايزر، ١٩٦٧)، ص ٦٧ وما يليها.

بالنسبة للبرلمان الإيطالي بعد الحرب، انظر سارتوري وآخرين، *البرلمان الإيطالي* المجلد ١١، ص ٩٣-٩٧. وبالنسبة لأعضاء البرلمان في بلجيكا عام ١٩٦٤، انظر ف. ديويست، *وظيفة البرلمان في بلجيكا* (بروكسل: CRISP، ١٩٦١) ص ٩٠-١٠٩. وفي هذا الكتاب أيضاً جداول تقارن بين الخلفيات المهنية لأعضاء الهيئة التشريعية في بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة (مجلس الشيوخ) (ص ١١٠)، والنسب المؤيية لأعضاء البرلمان من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية الأوروبية المختلفة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا أو الطبقة العاملة أو المتفرغين الحزبيين (ص ١١٣).

الاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلد - وكثير من المدافعين عن الديمقراطية التمثيلية يرون أنها ليست بالضرورة تلك العينة ولا ينبغي أن تكون كذلك^٩ - فإن توسيع حق التصويت والتنافس السياسي لا بد أن يجعل البرلمان بوجه خاص والقيادة السياسية بوجه عام أقرب بكثير إلى التمثيل بالمعنى الإحصائي المحض.

٣) عندما يغدو النظام أكثر تنافساً وأشدّ إدناءً، فإن السياسيين يلتمسون دعم الجماعات التي يغدو بمقدورها أن تشارك في الحياة السياسية بسهولة. واستجابة السياسيين لوجود فرص جديدة في المشاركة والتنازع العلني هي استجابة مضاعفة وتترتب عليها آثار بعيدة المدى. وقد وصفتُ للتو أحد هذه الآثار: تقدّم مرشحين يشعر المقترعون أنهم بمعنى ما "أقرب" إليهم. ومن الآثار الأخرى تبيّ بلاغة وبرنامج وسياسة وإيديولوجيا تبعاً لما يحسبون أنه رغبات ومصالح الجماعات أو الشرائح أو الفئات التي لم يسبق تمثيلها قبل الآن. هكذا كان صعود الأحزاب الاشتراكية والعمالية في أوروبا الغربية مرتبطاً صميمياً بمنح حق الاقتراع للشرائح العمالية المدنية والريفية. وحين كانت الأحزاب السياسية تتمتع بحرية التنظيم النسبية قبل توسيع حق الاقتراع، وهو الأمر الذي يصحّ على كثير من البلدان التي هي الآن بوليارشيات، كان حق الاقتراع العام بين أول المطالب التي طالبت بها الأحزاب الاشتراكية والعمالية. وما إن نالت الطبقات العمالية حق الاقتراع حتى وجّهت هذه الأحزاب بصورة طبيعية معظم جهودها باتجاه تعبئة هذه الشرائح.

ولقد أحدث التنافس والإدناء تغيرات في النظام الحزبي ذاته. وبالطبع، فإنّ أشدّ التغيرات وأوضحها هي تلك التي تحصل حيث تحلّ بوليارشية محلّ نظام الحزب الواحد الهيميني على نحو سريع: فهيمنة نظام الحزب الواحد تفسح المجال فجأة أمام حزين متنافسين أو أكثر، كما هو الحال في إيطاليا، وألمانيا، واليابان عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وتبدي البلدان التي توسعت فيها فرص المشاركة والتنازع على مدى مرحلة طويلة من الزمن تطورات مماثلة بعض الشيء إنما بحركة أبطأ. فعندما يتوسع حق الاقتراع ليتجاوز الوجهاء وزبائنهم، فإن الأحزاب والجهات القائمة أساساً على الصلات الاجتماعية بين الوجهاء - أي على روابط العائلة، والطبقة، ومكان الإقامة، وأسلوب الحياة، والتقاليد - تزيحها أو تحل محلها أحزاب أكثر فاعلية في إغراء الطبقة الوسطى. وتكرر هذه العملية أيضاً عندما تمنح الطبقة العاملة حق الاقتراع. ففي بريطانيا، أفسح حزب الويغ القديم المجال أمام الليبراليين بعد مرسوم الإصلاح عام ١٨٣٢؛ وسهل مرسوم الإصلاح عام ١٨٦٧ و ١٨٨٤ تشكيل حزب العمل وتناميه. وفي النرويج، أدى الصراع على تعبئة الفلاحين في ستينات القرن التاسع عشر وسبعينياته إلى ظهور تحالفات انتخابية وبرلمانية في اليسار واليمين. أما الصراع حول حق الرجال في التصويت وتحقيقه عام ١٩٠٠ فإنه تحالف اليسار القديم تفتت إلى مكوناته الأساسية من الليبراليين، والأصوليين المسيحيين الريفيين، والمزارعين، في حين كسب الحزب الليبرالي شطراً واسعاً من الطبقات العاملة^{١٠}. وعلى الرغم من أن التفاصيل تختلف من بلد إلى آخر، يبدو أن نسقاً متماثلاً هو الذي يبرز أينما تطورت البوليارشية على مدى مرحلة كافية من الزمن.

و تتغير الأحزاب أيضاً من حيث بنيتها وتنظيمها. وكما أشير في كثير من المناسبات، فإن الحاجة إلى تعبئة جمهور أكبر من الناخبين يقدر زناد تطور منظمات الحزب "الحديث". ذلك أنه حين يتنامى جمهور الناخبين، فإن الترتيبات التقليدية، وغير الرسمية أساساً، التي قامت بدورها على نحو وافي عندما كانت جماعة المقترعين بالغة الصغر (وكثير من أفرادها طوع بنان الوجهاء) لا تعود كافية بأي حال من الأحوال. ولكي يبقى حزب ما على قيد الحياة في ظروف التنافس الجديدة، لا بد له من يصل إلى أعضائه، وأتباعه، ومقترعيه المحتملين عن طريق منظمات على مستوى الحي، والمنطقة، والخلية، وما شابه. وكثير من هذه الأشكال التي باتت الآن أشكالاً معروفة من التنظيم الحزبي كانت قد تطورت في البداية في البلد الذي ترسخ فيه الاقتراع الجماهيري قبل غيره - أي الولايات المتحدة - غير أنها سرعان ما ظهرت حيثما يجري التنافس السياسي وسط اقتراع واسع.

^٩ - مثال على ذلك حنة فينخل بينكن في مفهوم التمثيل (بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٧)، الفصل ٤، ص ٦٠-٩١.

^{١٠} انظر شتاين روكان، "النرويج: الديمقراطية العددية والتعددية الإدماجية"، في الكتاب الذي حرره روبرت. أ دال بعنوان المعارضات السياسية في الديمقراطيات الغربية (نيو هيفن: مطبوعات جامعة ييل، ١٩٦٦)، ص ٧٠-١١٥، وخاصة ص ٨١-٧٥.

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، سرعان ما أعقب الاقتراع الواسع الذي أتيح في العام ١٨٦٧ وإدخال التصويت السري في العام ١٨٧٢ تشكيل روابط المحافظين والليبراليين، ومؤتمر برمنغهام الحزبي الشهير بغية اختيار مرشحين^{١١}.

وتغير تنظيم الأحزاب ونفاذها المتزايد إلى مناطق مدنية وريفية يحرض: أيضاً على مزيد من التغيرات في الحياة السياسية. حيث يشهد كل من التنافس السياسي والمشاركة السياسية. وبوصول الأحزاب ذات التنظيم الممتد على المستوى الوطني إلى القدرة على تعبئة مقترعيها وحشدهم، فإن عدد الانتخابات البعيدة عن التنافس والتنازع وغير الحزبية ينخفض. كما أن التنافس على الأعضاء، والمشايخين، والمقترعين يزيد من تسييس جمهور الناخبين، في المراحل الأولى على الأقل؛ فالمشاركة في الانتخابات، على سبيل المثال، من المرجح أن تكون أعلى في الدوائر التي تتواجد فيها أحزاب متنافسة^{١٢}.

(٤) في أي بلد معين، كلما زادت فرص التعبير، والتنظيم، وتمثيل التفضيلات السياسية، زاد عدد وتنوع التفضيلات والمصالح الممثلة في صناعة السياسة أكبر إذا ما كان النظام السياسي بوليأرشيية قياساً بالحالة التي يكون فيها نظاماً مختلطاً كما يحتمل أن يكون هذا العدد وذاك التنوع في حالة النظام المختلط أكبر منه في حالة النظام الهيميني. ومن هنا، فإن تحول الهيمنة إلى نظام مختلط أو إلى نظام بوليأرشي في أي بلد معين من المرجح أن يزيد عدد وتنوع التفضيلات والمصالح الممثلة في صناعة السياسة^{١٣}.

(٥) من المؤسف أن العواقب المترتبة على السياسات الحكومية التي تتميز بعتبات متدنية من حيث المشاركة والتنازع العام لا تزال عواقب غامضة. فالدراسات عبر الوطنية تواجه مصاعب استثنائية في هذا المجال. وحتى الدراسات التي تناولت التباينات بين الولايات المتحدة الأمريكية الخمسين من حيث رسم السياسات، وممارستها، ومن حيث المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية لم تتوصل إلى الكثير من النتائج البعيدة عن الإبهام فيما يتعلق بمدى ارتباط التباينات السياسية بتباينات التنافس السياسي والمشاركة السياسية، على الرغم

^{١١} انظر، على سبيل المثال، كتاب بولزر التمثيل السياسي. وصول أصل ونشأة، النقابة الوطنية، التابعة لحزب المحافظين، والتي أسسها كمنظمة لاجتذاب العمال المدنيين الذي منحوا حق الاقتراع حديثاً، انظر كتاب ر. ت. مكنزي، الأحزاب السياسية البريطانية (لندن: هاينمان، ١٩٥٥)، ص ١٤٦ وما يليها. وصول الروابط الليبرالية ومؤتمر برمنغهام، انظر كتاب السر إيفور جينينغز، السياسة الحزبية، الجزء الثاني، نمو الأحزاب (كيمبرج: مطبوعات جامعة كيمبرج، ١٩٦١)، ص ١٤٣ وما يليها.

^{١٢} مرة أخرى، نحن نفترق إلى المعطيات المقارنة عبر الوطنية. في بريطانيا، كان عدد الدوائر الانتخابية التي لا تشهد تنافساً في الانتخابات البرلمانية هو ٥٧٪ عام ١٨٣٥، و٤٣٪ عام ١٨٦٨، و٢٣٪ عام ١٨٨٠، انظر بولزر، التمثيل السياسي، ص ٦١-٦٢. وفي النرويج، حيث أسس حزب العمل وحدات أناط بها تعبئة المقترعين على المستوى المحلي (الكوميونات، وهي أصغر وحدات التقسيم الإداري)، وجد خصوم هذا الحزب أن من الضروري أن يفعلوا الشيء ذاته؛ وبذلك انخفض عدد الكوميونات التي تجري فيها انتخابات تعددية غير حزبية منذ العام ١٩٠٠ فصاعداً (من ٧٨٪ عام ١٩٠١ إلى ٢٪ عام ١٩٥٩)، في حين تزايد عدد القوائم التي تضم متنافسين أو أكثر. وكانت المشاركة في الانتخابات في الكوميونات التي تجري فيها انتخابات تعددية غير حزبية أقل على نحو واضح منها في حالة وجود التمثيل النسبي والقوائم الحزبية. انظر شتاين روكان وهنري فالن، "تعبئة الهامش: معطيات المشاركة، والعضوية الحزبية، وتجديد المرشحين في النرويج"، وذلك في الكتاب الذي حرره شتاين روكان بعنوان مقريات لدراسة المشاركة السياسية (بيرغن: معهد ميكلسن، ١٩٦٢)، ص ١١١-١٥٨، ٢، ١-٢، ٢-٢، ص ١٤٤-١٤٥.

وانظر أيضاً توريتاين هيلوم، "تسييس الحكم المحلي: معدلات التغيير، العوامل المحددة، العدد ٢ (١٩٦٨): ٦٩-٩٣، الجداول ١ و٢، ص ٧٣-٧٤.

^{١٣} لقد أسهبت في تناول هذا الأمر في مقدمة كتابي الأنظمة والمعارضات (نيو هيفن: مطبوعات جامعة ييل، والذي سيصدر عام ١٩٧١).

بالطبع من أن معدل التباين فيما يتعلق بجميع هذه المتغيرات لا بد أن يكون أخفض على نحو واضح مما نجده بين البلدان^{١٤}.

ونظراً للتأثير القوي الذي تمارسه على السياسات الحكومية عوامل مثل مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي في البلد، وخصائص نظاميه الاجتماعي والاقتصادي، وتقاليد، فإن طابع النظام لا يكون له سوى تأثير مستقل طفيف على معظم السياسات الحكومية.

ولعلنا بحاجة لأن ننظر في غير مكان لكي نكتشف تأثير النظام على السياسات، وخاصة تأثيره على مدى تبني الحكومة لسياسات تشتمل على القسر الجسدي الشديد لعدد كبير نسبياً من السكان. فكلما قلت الحواجز المفروضة على التنافس العام وزادت نسبة السكان الذين يستوعبهم النظام السياسي، صعب على حكومة بلد معين أن تتبنى وتفرض سياسات تتطلب تطبيق عقوبات قاسية على ما يتجاوز نسبة مئوية صغيرة من السكان؛ وكذلك قل احتمال أن تحاول الحكومة فعل ذلك.

والأدلة على هذه النقطة هي الأدلة القائمة على الانطباعات. غير أنني لم أسمع يوماً ببوليأرشية اتخذت يوماً سياسات تصل في درجتها ومداهما ما وصل إليه القسر الذي استخدم أثناء التجميع الزراعي القسري في الاتحاد السوفيتي بن ١٩٣١-١٩٣٢، حين نفي ملايين الأشخاص إلى معسكرات العمل في سيبيريا أو ماتوا من الجوع أو أعدموا. وكانت تطهيرت ستالين في الثلاثينيات من القرن العشرين قد أرسلت مزيداً من الملايين إلى السجن، والتعذيب، والموت^{١٥}. أما سياسة إبادة اليهود وجميع الخصوم السياسيين التي اتبعتها هتلر فهي أشهر من أن نؤكد عليها. وغالباً ما تقتضي التغيرات في القيادة والسياسات الأساسية في الأنظمة الهيمنية قيام مذابح رهيبه. وحين تحولت اندونيسيا من الديكتاتورية المناصرة للشيوعية إلى الديكتاتورية المعادية للشيوعية في تشرين

^{١٤} وجدت التحليلات الإحصائية الأولى أن المتغيرات السياسية مثل المشاركة في الاقتراع والتنافس الحزبي لا تربطها سوى علاقة واهية بسياسات الدولة؛ كما وجدت أن العامل التفسيري الأقوى هو مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي كما يدل عليه، مثلاً، دخل الفرد. انظر توماس. ر. دي، السياسة والاقتصاد والجمهور (شيكاغو: راند مكنيلي، ١٩٦٦)، وكذلك ريتشارد إ. داوسن وجيمس أ. روبنسون، "التنافس ضمن الأحزاب، والمتغيرات الاقتصادية وسياسات الرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة السياسة، العدد ٢٥ (١٩٦٣): ص ٢٦٥-٢٨٩. وانظر أيضاً، إيرل شاركانسكي، سياسات الضرائب والإنفاق (إنديانا بولس: بويس-ميريل، ١٩٦٩)، ص ١٢١-١٤٥. بيد أن تحليلاً أحدث يشير إلى أن للمتغيرات السياسية لأثارها. انظر، تشارلز. ف. نود ودونالد ج. مكرون، "التنافس السياسي وسياسات الرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، العدد ٥٣ (أيلول ١٩٦٩): ص ٨٥٨-٨٦٦؛ وكذلك إيرل شاركانسكي وريتشارد. إ. هوفربرت، "الأبعاد السياسية والاقتصادية والتخطيطية في الولايات"، ص ٨٦٧-٨٧٨؛ وبرايان ر. فراي وريتشارد. ف. وينترز، "سياسات إعادة التوزيع"، في المجلة ذاتها، ولكن في العدد ٥٤ (حزيران ١٩٧٠): ص ٥٠٨-٥٢٢.

^{١٥} لعلنا لن نحصل قط على معطيات موثقة حول هذه القضايا. وفي رسالته الشهيرة، يشير العالم الفيزيائي الروسي أندريه. و. زاخاروف إلى رقم يفوق ١٥ مليوناً قتلهم ستالين، وإلى أن هذا الرقم يعرفه كثير من المتقنين الروس. انظر نيويورك تايمز، ٢٢ تموز ١٩٦٨، ص ١٥. وفي روايته المفضلة جداً إنما المعادية، يقدر روبرت كونوكويست أن التجميع قد أدى إلى وفاة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون من الجوع والأمراض الناجمة عن الجوع، وإلى إرسال حوالي ثلاثة ملايين إلى معسكرات العمل. ويستشهد كونوكويست بما يدعوه "التقديرات الأشد حذراً" التي تشير إلى أن عدد الموجودين في معسكرات العمل كان خمسة ملايين بين ١٩٣٣ و ١٩٣٥، وستة ملايين بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧. وهو يوافق على رقم ثمانية آلاف تم تطهيرهم إلى معسكرات عام ١٩٣٨. ويقدر أن حوالي ثلاثة ملايين ماتوا بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨ من بين أولئك الذين كانوا في المعسكرات. انظر، الإرهاب العظيم، تطهيرت ستالين في ثلاثينيات القرن العشرين (نيويورك: مكميلان، ١٩٦٨)،

الأول ١٩٦٥، فقد حوالي ربع مليون شخص حياتهم في غضون بضعة أشهر^{١٦}. وفي أواخر العام ١٩٦٩ سجن ١١٦٠٠٠ من الأشخاص الذين اشتبه بأنهم متعاطفون مع الشيوعية^{١٧}.

ولست أعني أن القسر الشديد والواسع لا بد أن حتماً في الأنظمة الهيمنية، فما بالك بالأنظمة المختلطة. ما أريد الإشارة إليه هو أن هذا الخطر يزداد في مثل هذه الأنظمة، في حين أن مثل هذه الأشياء لا تحدث في الأنظمة البوليارشية. والاستثناء الذي يدور في ذهن يثبت عملياً هذه القاعدة. وسوف أبين في الفصل السادس أنه لكي يتمكن البيض من قسر الزنوج في الجنوب الأمريكي. كان على هذا الجنوب أن يقيم نظاماً مزدوجاً، حيث نجد نوعاً من النظام البوليارشي الخاص بالبيض والنظام الهيمني الخاص بالسود. ومن المهم أن نبقى هذا التمييز في الأذهان، ليس من أجل التماسك المنقي، أو نقاء التعريفات، أو الدفاع عن البوليارشية مهما كان الثمن، بل بسبب التعميم التجريبي الذي يعززه هذا التمييز ومفاده أن لو سمح لزنوج المحررين في نظام التنافس العام في الجنوب، لما كان أمكن إخضاعهم لما أخضعوا له من قمع وقسر منهجين، لأنهم كانوا سيشكلون أقلية كبيرة جداً. ومن غير إقصائهم من النظام البوليارشية لما كان بالإمكان أن يتم الحفاظ على نظام القسر والإرهاب في الجنوب. ويقدر إقصاء الزنوج، فإن البوليارشية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن إدنائية تماماً^{١٨}. ولقد كانت، في حقيقة الأمر، أقل إدناءً من معظم البوليارشيات بعد الحرب العالمية الأولى، ذلك أن أياً من البلدان ذات الأنظمة البوليارشية لم يكن يحتوي جماعة مقصاة بمثل هذا الحجم بعد أن جرى تبني الاقتراع العام (باستثناء سويسرا وفترة البوليارشية الانتقالية في الأرجنتين). وليس بالبعيد عن المنطق كل البعد أن نعرف البوليارشية بأنها تقتضي درجة من الإدناء أعظم من تلك التي وفرتها الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة فإن هذا البلد يمكن أن يصنف بأنه شبه بوليارشية.

ويشير مثال الولايات المتحدة إلى نقطة أخيرة تتعلق بالعواقب التي ترتبها الأنظمة على السياسة. فلست أعتقد أن البوليارشيات أكثر مراعاة من الأنظمة الأخرى تجاه البشر الذين أقصوا عن حقوق المواطنين. ومن بين هذه الجماعات المقصاة كان (ولا يزال) السود الذين يعيشون في الجنوب الأمريكي، غير أن الأجانب الذين يعيشون خارج حدود بلد معين هم من الجماعات المقصاة بالنسبة لكل بوليارشية. ومع أنه ما من سبب للاعتقاد بأن البلدان ذات الأنظمة البوليارشية هي أسوأ من البلدان، إلا أنها أفضل من هذه البلدان من حيث استجابتها لمصالح الأشخاص الأجانب الذين يعيشون فيها.

٦- يمكن للمرء أن يخمن وجود عواقب أخرى ممكنة تترتب على الاختلاف بين الأنظمة. فمن الممكن، على سبيل المثال، أن تؤثر الاختلافات التي تدوم خلال فترات زمنية طويلة بين الأنظمة على القناعات، والمواقف، والشفافية، والشخصية. الثامن أن هذه الأمور عادة ما تعامل على أنها متغيرات مستقلة تؤثر على الأنظمة. غير أنه من المعقول أيضاً أن نفترض وجود ضرب من التفاعل المتبادل في الاتجاهين بين عوامل من هذا النوع وطابع النظام: فإذا ما أثرت هذه العوامل على فرص نمط معين من النظام، عادت طبيعة النظام بمرور الزمن لتؤثر على القناعات والمواقف، والثقافة، وربما الشخصية في بلد معين. وثمة احتمالات لافتة ومهمة على هذه الأصعدة، لكن كثيراً من الفرضيات البديلة يبقى محتملاً مع أن من المستحيل تقدير حظوظه في ضوء أدلة كافية، ولذلك فأني لن أتوسع في هذه المسألة أي توسع إضافي.

^{١٦} يقول دونالد هيندلي، الذي أجرى مقابلات في اندونيسيا بين أيار وكانون الأول ١٩٦٧: "وعموماً، ربما يكون ٢٥٠٠٠٠ شخصاً قد قتلوا، وسيق مثلهم إلى السجون ومعسكرات التجميع التي تم بناؤها بسرعة". غير أن هيندلي يقول في حاشية أن "المراقبين الأجانب المطلعين قد قدروا عدد القتلى بأكثر من مليون". "معضلات الإجماع والانقسام: بحث اندونيسيا عن شكل سياسي"، في الحكومة والمعارضة، العدد ٤ (شتاء ١٩٦٩): ٧٩.

^{١٧} نيويورك تايمز ٢٢ حزيران، ١٩٧٠، ص ٨.

^{١٨} شكل الزنوج الجنوبيون ١٠، ٣ % من إجمالي سكان الولايات المتحدة في العام ١٩٠٠، و٨، ٤ % في العام ١٩٢٠، و٦، ٨ % في العام ١٩٥٠. انظر، إحصاءات تاريخية خاصة بالولايات المتحدة، الفترة الاستعمارية حتى عام ١٩٥٧ (واشنطن دي. سي: تكتب الحكومية، ١٩٦١)، ص ١٢.

ويبقى الدافع وراء سجالي هذا واضح بما فيه الكفاية. حيث من الواضح إلى حد معقول أن للأنظمة المختلفة عواقب مختلفة. ومع أن البعض قد ينكرون أهمية هذه العواقب، إلا أن المدافعين عن البوليارشية وخصومهم على الأقل متفقون على أن هذه العواقب متباينة ومهمة إلى حد بعيد. ولو لم تكن عواقب البوليارشية مختلفة عن عواقب الأنظمة غير البوليارشية، أو لو لم تكن هذه العواقب مهمة، لما كان ثمة سبب للدفاع عن البوليارشية كبديل عن دكتاتورية الحزب الواحد. ولعل معظم القراء سوف يوافقون أيضاً على أن لهذه العواقب أهميتها، خاصة الأولى منها.

ولعل منبع الخلاف حول القيمة النسبية للبوليارشية مقابل النظام الهيميني والنظام المختلط ألا يكون النتائج المتوقعة من التنافس العام والإدناء للذين سبق أن ناقشناهما بل العواقب التي تترتب على قيم أخرى. وعلى سبيل المثال، فقد قيل أن أنظمة الحزب الواحد مرغوب فيها في معظم بلدان أفريقيا لأن نظام الحزب الواحد يعبر عن توافق أو تضامن طبيعي أو لأنه ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الوطن انطلاقاً من الثقافة الفرعية المتعددة الموجودة في البلد، أو لضمان الاستقرار السياسي. ولقد بين س. إ. فاينر بصورة مقنعة أن بعض هذه الآراء تناقض ذاتها، حيث لا يمكن بصورة منطقية الدفاع عن الحزب الواحد بوصفه تعبيراً عن توافق "طبيعي" والقول في الوقت ذاته إنه ضروري لبناء التضامن الوطني انطلاقاً من التنوع والتناظر القبلي؛ ويبدو أن الوقائع كل المزايا المزعومة التي تنسب إلى أنظمة الحزب الواحد^{١٩}. غير أنني لا أهدف هنا إلى الدفاع عن البوليارشية. يكفي أن أكون قد بينت تلك العواقب المهمة التي تترتب على اختزال العقبات إلى التنافس العام وزيادة حصة السكان بالمشاركة. واعتقادي أن الكثيرين سيوافقون ليس على أن هذه العواقب مهمة وحسب بل على أنها مرغوبة أيضاً، وعلى أن المنافع غالباً (إن لم يكن دائماً) ما تفوق المضار، وعلى أن الربح الصافي في هذه الحالات يستحق الكفاح من أجله.

وأخيراً أود أن أوضح أنني لم أزعّم أن التحول من الهيمنة إلى البوليارشية هو أمر حتمي تاريخياً. كما أن حصيلة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي لا تزال موضع شك بل ويمكن أن تؤدي تضيق نكوصي في الفرص المتاحة أمام التنافس العام القائم حالياً في البوليارشيات، كذلك قد يكون من العبث والسخف أن نزعّم أن نوعاً من القانون التاريخي يفرض على المجتمع على الانتقال الحتمي بعيداً عن الهيمنة السياسية باتجاه التنافس العام، أو بالعكس وبالمقابل، ولأن دول الأمم الحديثة تبدي عن حركات في كلا الاتجاهين، فإن قليلاً من الأمثلة المعروفة جيداً يكفي لدحض أي قانون بسيط يقول أن الأمور لا تتخذ أية وجهة يمكن استكشافها. حيث يمكن لنا أن ننظر، مثلاً، في تواريخ الأرجنتين، والبرازيل، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، وتشيكوسلوفاكيا، واليابان. إن الشروط الأنسب للبوليارشية ليست شائعة وليس من السهل إيجادها. لنعد الآن إلى السؤال الذي طرحناه في نهاية الفصل السابق- ما هي الشروط التي تزيد فرص التنافس العام والبوليارشية تلك الزيادة المهمة؟- من الشروط: تتالي الأحداث التاريخية، درجة تركيز النظام الاقتصادي الاجتماعي، مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، عدم المساواة، الانقسامات الثقافية الفرعية، السيطرة الأجنبية، والقناعات القائمة وراء النشاطات السياسية.

* روبرت دال. (١٩١٥ - ٢٠١٤ م) عالم سياسي أمريكي. مبتكر مفهوم البوليارشية أي الأنظمة السياسية المتعددة الحكم.

^{١٩} س. إ. فاينر، "أنظمة الحزب الواحد في إفريقيا: مراجعات"، في مجلة الحكومة والمعارضة، العدد ٢ (تموز - تشرين الأول ١٩٦٧): ٤٩١-٥٠٨.



التحول الديمقراطي والمعارضة العلنية

إعداد آسو للدراسات